الى اللقاء وهو يحمل الاصرار على كون نتائجه متسقة مع قرار الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر... أمّا الطريق نحو الانطلاق، فلا تزال طويلة؛ لكن ينبغي، على الاقل، مباركة عدم اغلاقها تماماً».

ومن جهته، قال وزير الخارجية الاسرائيلية، ارنس، انه غير سعيد جراء الاتصالات بين مصر وم.ت.ف. «لكن من الحكمة عدم قطع اتصالاتنا بالقاهرة، الهادفة نحو دفع المسيرة السياسية الى امام». وبعد قبول مبادرة بيكر، اضاف: «خطونا خطوة الى امام؛ غير اننا، الآن، نعير اهمية خاصة لموقف مصر المستقل. وفي حال اتضاح ان مصر ليست مستعدة لاكثر من دور ساعي البريد، فان الامور ستكون اكثر تعقّداً» (**هآرتس**، ١٠/١٢/١٩٨٩).

امّا «وزراء الاشتراطات» في الليكود (ليفي وشارون ومودعي)، فقد طالبوا بعقد اجتماع لمركز الليكود قبل سفر وزير الخارجية الاسرائيلية، ارنس، لحضور اللقاء الثلاثي في واشنطن. وقد ردّ مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية على هذا الطلب بالقول ان المركز سوف يعقد، فعلاً، وانه لا فرق بين ما اذا عقد قبل، او بعد، سفر ارنس (**معاريف**، ١١/١٢/١٩٨٩).

مصادقة الكنيست

في هذه الاجواء الساخنة، قدّمت كل من حركة هتحياه ومولیدت اقتراحاً لحجب الثقة عن الحكومة. غير ان الكنيست عاد وجدّد ثقته بسياسة الحكومة، وبقرار ايفاد وزير الخارجية، ارنس، الى اللقاء الثلاثي في واشنطن، بأغلبية كبيرة، على الرغم من توجيه النقد الشديد الى سياسة الحكومة من جانب التيارات السياسية المختلفة، كل حسب وجهة نظره.

وخلال النقاش الذي أُجري في الكنيست حول سياسة الحكومة واقتراح حجب الثقة، قال عضو الكنيست يائير تسبان (مبام): «ان حركة هتحياه ومولیدت تشكلان بؤرة الخطر الحقيقي على الامن القومي الاسرائيلي، وعلى الديمقراطية، وعلى اليهود والسلام... وما ينبغي فعله هو قيام الكنيست بحجب الثقة عنهما، والاشمئزاز من جانب الشعب» (**عل همشمار**، ١٤/١٢/١٩٨٩).

من جهة اخرى، وجّه تسبان نقداً شديداً الى سياسة الحكومة الملتوية في اسرائيل ازاء مشاركة م.ت.ف. غير المباشرة في المسيرة السلمية. وقال ان هذه السياسة تؤدي الى هدر وقت ثمين مرتبط بآلام شديدة وبضحايا كثيرة لكلا الشعبين، وبمخاطر جمّة: «تغيير ميزان القوى لصالح المتطرفين وحركة حماس وخسارة للتيار المركزي داخل م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

وفي الاطار ذاته، ولكن على نحو أكثر وضوحاً، قال عضو الكنيست، ميخا غولدمان (معراخ): «يجب دمج عرب القدس الشرقية بالمسيرة السلمية، وضمّ مبعدين الى وفد الحوار الاسرائيلي - الفلسطيني». واضاف ان شامير، برفضه لهذا الامر، يرفض اي تقدم حقيقي بمسار السلام؛ وان كل محاولة اضافية من جانب شامير لنسف المسار سوف تؤدي، في نهاية المطاف، الى محادثات مباشرة مع م.ت.ف. او مع حركة «حماس»، والى اقامة دولة فلسطينية (**المصدر نفسه**).

من جهة اخرى، ومن جانب اليمين الليكودي، وجه عضو الكنيست بيني بيغن نقداً الى سياسة الحكومة، حيث قال: «ان الاستنتاج الذي لا بدّ منه، هو ان الولايات المتحدة الاميركية تعلن عن انها تخصص دوراً هامّاً لـ م.ت.ف. وربما اساسياً، في المسار الدبلوماسي. وهذا الموقف يتناقض، بشكل واضح، مع الخطوط الاساس لحكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل، ومع مبادرة السلام الاسرائيلية» (**المصدر نفسه**).

شاركته في هذا الاستنتاج عضو الكنيست، غيئولاه كوهين (هتحياه)، اذ قالت: «هذه الحكومة جدّية؛ لكن المصيدة التي تدخلنا اليها هي جدّية ايضاً. ولست انا من قال ذلك، بل رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، عندما تحدث عن مبادرة بيكر بأنها بدون ضمانات مقبولة سوف تصبح قنبلة موقوتة» (**المصدر نفسه**).

وفي لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، قال وزير الخارجية، ارنس، ان اسرائيل تهمل المسيرة السلمية، في حال اتضح لها ان مصر ليست طرفاً كاملاً وفعّالاً في الاتصالات. عندئذٍ، سأله عضو الكنيست، يوسي ساريد (راتس): «اذن، لماذا سألت وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، عن